

دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد القرار الاستثماري و التمويل
دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (عناية)

أ. نصيرة حمودة

أستاذة مساعدة "ب"

جامعة باجي مختار - عنابة-

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان مدى مساهمة دراسة الجدوى في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل، والوقوف على واقع إعداد و تطبيق دراسة الجدوى على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ansej)، من خلال تحليل دراسة جدوى لأحد المشاريع الصناعية التي قامت الوكالة بتمويله بعد دراسة جدواه. وفي الأخير محاولة استنتاج نقائص إعداد دراسة الجدوى على مستوى الوكالة - إن وجدت- وذلك لتقديم بعض النصائح والاقتراحات - إن أمكن - فيما يخص إعداد هذه الدراسة وتقييم تلك المشروعات المقترحة، وبما يضمن ترشيد القرار الاستثماري والتمويلي بالوكالة.

الكلمات المفتاحية: دراسة الجدوى الاقتصادية، قرار الاستثمار و التمويل، معايير التقييم.

Abstract:

The aim of this study is to show the extent of the contribution of the feasibility study to rationalize investment decisions and financing, and stand up to the reality of the preparation and implementation of the feasibility study on the level of the National Agency for support of youth employment (ansej), through the analysis of a feasibility study for a industrial projects that the Agency funded after studying its feasibility., and in the latter attempt to infer flawed feasibility study on the level of the agency - if any - in order to provide some tips and suggestions - if possible - with regard to the preparation of this study and evaluate those proposed projects, and to ensure the rationalization of investment and financing decision in the agency.

Key word: feasibility study, investment and financing decision, evaluation criteria and decision-making

مقدمة:

يعتمد مستقبل معظم المؤسسات الاقتصادية على المشاريع الناجحة، سواء كانت المشاريع للبقاء أو الحفاظ على مركز القيادة في السوق، فهي المفتاح في العصر الجديد من التنافس العالمي والمقلب بعصر العولة، وما يفرضه من ضغوطات وتحديات نتيجة التغير المستمر والسريع في التكنولوجيا وأساليب الإنتاج، بالإضافة إل التطور المذهل والمتواصل في نظم الاتصالات، وأيضا التغير المستمر في شتى أنحاء العالم خاصة مع تحرير التجارة العالمية، ما يلزم المؤسسات الاقتصادية التعامل مع هذه التغيرات و مواكبة التطور الحاصل. وحتى تتمكن هذه المؤسسات من مواكبة هذه التطورات ومواجهة هذه التحديات، يجب أن تتمكن من اختيار المشاريع الأنسب للتنفيذ على أرض الواقع.

وتعتبر دراسة الجدوى أسلوبا أو منهجا يتم الاعتماد عليه و إتباعه لاختيار المشاريع الاستثمارية المجدية وترشيد القرار الاستثماري و التمويل. وتشمل دراسة الجدوى مجموعة من الدراسات المتخصصة المختلفة التي تتم بشكل مترابط ومتسلسل بهدف الحكم على صلاحية تنفيذ المشاريع الاستثمارية من عدمها.

ورغم اكتساح المشاريع الكبيرة كافة مجالات اقتصاد المجتمعات، إلا أنها لم تلغي أهمية وجود المشروعات الصغيرة، بل وما زالت الدول المتقدمة تعتقد أن المشروعات الصغيرة هي المجال الوحيد الذي سيضاعف قدراتها على تنمية الأفكار الاختراعية، وتحسين الإنتاج على الصعيد المحلي والاندماج في الاقتصاد العالمي. ويعول اليوم - أكثر من أي وقت مضى - على المشروعات الصغيرة في التكفل بمظاهر التهميش الاجتماعي (الفقر، البطالة، تدهور المستوى المعيشي ..)، و ينظر إليها على أنها العمود الفقري لاقتصاديات الدول.

وقد أخذت الدول النامية بما فيها الجزائر، بهذه النظرة إلى المشروعات الصغيرة، ويظهر ذلك من خلال إنشاءها وتخصيصها (الجزائر) لعدة هيآت ووكالات تساعد الشباب البطال على إنشاء المشروعات الصغيرة، كـ "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"، والخروج بالأفكار الاستثمارية للشباب البطال من مجال التخمين، إلى مجال التطبيق على أرض الواقع، إذا ثبت جدواها ومنفعتها بعد دراستها وتقييمها من قبل الوكالة، وبذلك ضمان قبول منحها للتمويل اللازم سواء من قبل الوكالة أو البنوك المتعاملة معها (البنوك التجارية).

مشكلة البحث:

مما سبق، تبرز معالم إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة دراسة الجدوى في ترشيد قرارات الاستثمار و التمويل بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؟ وما واقع إعداد و تطبيق هذه الدراسة بالوكالة؟

أهداف البحث:

- بيان ماهية و تعزيز أهمية دراسة الجدوى و دورها في ترشيد القرار الاستثماري و التمويلي.
- بيان كيفية اعتماد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على دراسة الجدوى في اتخاذ قرار التمويل لأفكار المشاريع الصغيرة المطروحة من قبل الشباب المستثمر، من خلال تحليل دراسة جدوى لمشروع استثماري على مستوى الوكالة.
- محاولة استنتاج نقائص إعداد دراسة الجدوى على مستوى الوكالة -إن وجدت- و ذلك لتقدم بعض النصائح و الاقتراحات -إن أمكن- فيما يخص إعداد هذه الدراسة و تقييم تلك المشروعات المقترحة، و بما يضمن ترشيد القرار الاستثماري و التمويلي.

منهج البحث:

بغرض الإجابة على إشكالية البحث ومن أجل تحقيق أهداف البحث، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بغرض بيان دور دراسة الجدوى في ترشيد القرار الاستثماري و التمويلي في الجزء النظري؛ ومنهج دراسة الحالة في الجزء التطبيقي لبيان واقع إعداد و تطبيق هذه الدراسة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال تحليل و تقييم دراسة جدوى لأحد المشاريع الصناعية التي قامت الوكالة بدراسته و تقييمه لغرض منحه التمويل.

الدراسات السابقة:

تركزت جهود الباحثين في مجال دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية على التعريف بهذا المجال وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية واختيار الفرص الاستثمارية المجدية، وفيما يلي ملخص لأهم المساهمات الفكرية في هذا المجال:

- رسالة دكتوراه منشورة، للباحث أوس نايف الطيف بجامعة صنعاء(اليمن)، سنة 2009، بعنوان: "دراسات الجدوى و مسؤولية إدارة المشروعات إزاء اتجاهات التغيير و التطوير للفرص الاستثمارية". توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة تصب في مجرى واحد وهو التعريف بدراسة الجدوى و بيان أهميتها من بينها:
- تقدم دراسة الجدوى لمتخذ القرار الاستثماري تصورا شاملا لما سيكون عليه المشروع خلال حياته المتوقعة؛

- رغم الطبيعة العلمية لدراسات الجدوى إلا أنها تتأثر كثيرا بخبرة و جهد و طبيعة و غرض القائم بها، الأمر الذي يؤثر أحيانا على مصداقية نتائجها؛
- تختلف البيانات و المعلومات اللازمة لدراسة الجدوى من مشروع لآخر حسب طبيعة المشروع و حجمه، لذا فأى محاولة لإعداد دليل لدراسة الجدوى لا تتعدى الخطوط العريضة لدراسة الجدوى لأي مشروع.
- كما أوصى الباحث بالعديد من التوصيات، كان أهمها الاهتمام بدراسات الجدوى باعتبارها ركنا أساسيا من أركان التقدم الإنساني و المادي المعاصر.
- دراسة للباحث تمجدين نور الدين من جامعة ورقلة(الجزائر)، سنة 2009، بعنوان: "دراسة الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية و الإشكالات العملية"، نشرت في مجلة الباحث، و ركزت الدراسة على التعريف بدراسة الجدوى الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. حيث تبين من خلال هذه الدراسة وجود صلة قوية بين دراسة تقييم جدوى المشروعات و معدلات التنمية الاقتصادية المتحققة، كما توصلت الدراسة إلى أن استخدام دراسات الجدوى الاقتصادية في الدول النامية يبقى مرتبط بالعديد من النقائص و المشاكل التي تحول دون تأصيل الجوانب النظرية لدراسات الجدوى بما يتواءم و الواقع العملي. و لقد اقترح الباحث ضرورة إعادة تنظيم مهنة الاستشارات بحيث تقتصر على المتخصصين ممن لهم خلفية كاملة عن الجوانب المختلفة لدراسات الجدوى.

الجزء النظري:

أولاً- دراسة الجدوى الاقتصادية: المفهوم و الأهمية.

إن المكانة التي تحتلها دراسة الجدوى في اتخاذ القرارات الاستثمارية و التمويلية تجعلنا نتوقف عند:

1- مفهوم دراسة الجدوى:

ويقصد بكلمة الجدوى بالنسبة للمشاريع الاقتصادية الفائدة أو العائد المتوقع حدوثه من المشروع وقد يكون هذا العائد ماديا أي ربحا والذي سوف يعود على صاحب المشروع، وقد يكون اجتماعيا وهو الفائدة التي

سوف تعود على المجتمع جراء القيام بالمشروع، مثل: إشباع حاجة لدى المجتمع، تشغيل عدد من العمال كحل لمشكل البطالة أو تلبية احتياجات السوق المحلية من سلعة أو خدمة معينة.

ويمكن تعريف دراسة الجدوى بأنها " عبارة عن دراسات علمية شاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي قد تكون إما بشكل دراسات أولية تفصيلية، و التي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة"¹. ويتجه البعض إلى أن دراسة الجدوى الاقتصادية: "هي مجموعة من الأسس العلمية و التي تستخدم في تجميع البيانات و دراستها و تحليلها بهدف تقييم المشروعات الاستثمارية أو تحديد مدى صلاحيتها، و ذلك من حيث الجوانب القانونية و التسويقية و الفنية و كذا الجوانب المالية و الاجتماعية من وجهة نظر المستثمر أو من وجهة نظر الدولة"². ومن التعريفات الشائعة لدراسات الجدوى الاقتصادية، بأنها: " مجموعة من الدراسات و البحوث اللازمة لمعرفة مدى ما سوف يدره المشروع من عوائد للمستثمر أو للمجتمع أو كليهما"³.

وتمثل دراسة الجدوى ذلك الأساس العلمي لاتخاذ القرار الاستثماري، حيث تعد أسلوباً علمياً ينطلق من منطلق ندرة الموارد؛ للكشف عن احتمالات نجاح الأفكار الاستثمارية، فهي منهجية علمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، حظيت بعناية وأهمية كبيرة في الدول المتقدمة، ويظهر هذا الاهتمام من خلال اهتمام متخذي القرارات الرأسمالية (قرارات الاستثمار طويل الأجل) بتلك الدراسات لتخفيض درجة عدم التأكد في قراراتهم الاستثمارية⁴. لان نجاح المشروع الاستثماري يتوقف إلى حد كبير على مدى سلامة القرارات الاستثمارية التي اتخذت في بدء حياة المشروع، ويرجع هذا إلى أن القرارات الاستثمارية يترتب عليها مجموعة من الأعباء الثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع عنها إذا ما تبين عدم سلامة هذه القرارات.

إن دراسة الجدوى التي تقوم على المفاضلة بين المشروعات المقترحة وصولاً إلى اختيار البديل الأفضل، تساعد على توجيه الأموال المعدة للاستثمار نحو تلك المشروعات المجدية اقتصادياً وتجنب الفشل، إذ تعتبر دراسة الجدوى المرحلة السابقة لقرار الاستثمار، وبالتالي فإنها تتضمن كل الدراسات اللازمة لتقييم جدوى إنشاء المشروع قبل أن يدخل حيز التنفيذ، ثم يلي هذه المرحلة تنفيذ المشروع وتشغيله، وتعتبر دراسة الجدوى إحدى الأدوات الهامة والمنهجية الفعالة للتخطيط الاستراتيجي لاتخاذ القرار الاستراتيجي؛ إذ أنها تعطي نظرة تنبؤية ثاقبة إلى المستقبل لتخفيض مخاطر عدم التأكد⁵.

2- أهمية دراسة الجدوى:

أ. بالنسبة للمستثمر:

يهدف المستثمر من إقامة المشروع تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، و عليه فان دراسة الجدوى تكتسب أهمية بالغة بالنسبة له، كالاطمئنان على فرص نجاح المشروع ومستوى ربحيته المتوقعة، المفاضلة بين المشروعات لاختيار أفضلها من وجهة نظره، تجنبه تحمل خسائر باهظة فيما لو أقام المشروع بدون دراسة وثبت أن المشروع غير مجد، كذلك تعتبر دراسة الجدوى مهمة للمستثمر من اجل الترويج للمشروع وتوفير احتياجاته المالية من خلال إقناع الجهات الرسمية بأهمية المشروع و جدواه الاقتصادية والاجتماعية من اجل الحصول على التراخيص اللازمة، ومنح المشروع الإعفاءات و الحوافز التشجيعية المنصوص عليها بالأنظمة والتشريعات السارية، إقناع المؤسسات الاستثمارية الأخرى للمشاركة في المشروع، إضافة إلى إقناع المؤسسات المالية بمنح القروض والتمويل اللازم للمشروع من خلال بيان مقدرة المشروع على تحقيق الربح ومن ثم بيان مقدرة على تسديد القرض وعلى تقديم الضمانات الكافية للسداد.

ب. بالنسبة للجهات الرسمية:

تكتسي دراسة الجدوى أهمية كبيرة بالنسبة للجهات الرسمية، للتأكد من أن المشروع يتفق مع القوانين والأنظمة الرسمية السارية، ويتفق مع القيم والأعراف والتقاليد الاجتماعية لتقديم التراخيص اللازمة، كما تكتسي أهمية من ناحية التأكد من أن المشروع يتفق مع توجهات خطط وبرامج التنمية المعتمدة.

ج. بالنسبة للمتعاملين في السوق المالية :

تتيح دراسة الجدوى الفرصة للمتعاملين في الأسهم الاطلاع على أوضاع الشركات المدرجة في السوق، ليقرروا على ضوء هذه المعلومات الجدوى من شراء أسهم الشركة و المضاربة فيها.

د. بالنسبة للممولين :

نقصد بالممولين كل من البنوك و المؤسسات المالية الممولة للمشروعات الاستثمارية، و تفيد دراسة الجدوى هذه الأطراف للتأكد من قدرة المشروع المراد تمويله على تحقيق دخل كاف للوفاء بالالتزامات نحو الممولين، إضافة إلى التأكد من فرص نجاح المشروع، و توقع احتمالات تعثره و مدى تأثير ذلك على قدرة الوفاء بالالتزامات نحو المقرضين، ومدى كفاية الضمانات المقدمة لسداد الدين في حال تعثر المشروع أو عجزه عن الوفاء بالتزاماته.

ومن المعلوم أن اهتمام الأوساط الاستثمارية و التمويلية و قطاع الأعمال عموما بدراسات الجدوى لا يعني بالضرورة قبول دراسات الجدوى المقدمة إليهم مباشرة دون مراجعة أو تدقيق، فمستوى الثقة بدراسة الجدوى الاقتصادية أمر يتوقف على مجموعة من العوامل أهمها:

- خبرة الجهة التي تولت إعداد الدراسة و معرفتها.
- صحة الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة و خصوصا في مجال التوقعات المستقبلية.⁶

ثانيا: تصنيفات دراسة الجدوى و مجالات تطبيقها :

1. تصنيفات دراسة جدوى :

تتعدد وتنوع تصنيفات جدوى المشروعات الاستثمارية وفقاً لاختلاف طبيعة المعيار الذي يتم من خلاله النظر إلى طبيعة دراسة جدوى المشروعات، و يمكن التمييز بين التصنيفات التالية:

أ. التصنيف الوظيفي:

والذي يميز بين دراسة جدوى المشروعات وفقاً لاختلاف طبيعة و نوعية الدراسة، فإذا كانت الدراسة تتعلق بجوانب فنية وهندسية تسمى بدراسة الجدوى الفنية والهندسية، وإذا كانت تتعلق بجوانب تسويقية تسمى بدراسة الجدوى التسويقية، أما إذا كانت الدراسة تتعلق بجوانب مالية تسمى بدراسة الجدوى المالية... الخ.

ب. التصنيف النفقي:

والذي يميز دراسة الجدوى وفقاً لاختلاف طبيعة المنفعة المستمدة منها، فإذا كانت دراسة الجدوى تهدف إلى تحقيق أقصى حجم من الأرباح الخاصة تسمى بدراسة الجدوى الخاصة، أما إذا كانت دراسة الجدوى تهدف إلى تحقيق أقصى حجم من الربحية القومية تسمى بدراسة الجدوى القومية.

ج . التصنيف التحليلي:

والذي يميز بين دراسة جدوى المشروعات وفقاً لاختلاف درجة التفصيل وعمق التحليل المستخدم في الدراسة، حيث يتم التمييز بين دراسة الجدوى المبدئية (التي تمثل دراسة تمهيدية استكشافية للفرص الاستثمارية، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلاً)،

ودراسة الجدوى التفصيلية؛ التي تكون امتدادا لدراسة الجدوى المبدئية، وتشمل العديد من الدراسات متعلقة بالجوانب التسويقية، الفنية، المالية، الاجتماعية، القانونية والبيئية، والتي تكون أكثر عمقا وتفصيلا⁷.

2. المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى:

هناك عدة مجالات تطبيقية لدراسة الجدوى لعل أهمها ما يلي:

أ. دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة:

هذا المجال هو أكثر المجالات التطبيقية انتشارا و أهمية لان المشروع الاستثماري الجديد يحتاج إلى دراسات و تقديرات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة له، وهذه الدراسات تتم قبل البدء في تنفيذ المشروع أخذا بالاعتبار المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية المؤثرة في المشروع.

ب. دراسة الجدوى للتوسعات في المشروعات القائمة :

هنا دراسة الجدوى تكون أمام مشروع قائم بالفعل يعمل، و لكن لأسباب عديدة يتم التوسع الاستثماري فيه، من خلال إقامة مصنع تابع له أو إضافة خط إنتاج جديد، أو قد يكون التوسع من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية باقتناء آلات إنتاج جديدة، و في كل الحالات يحتاج قرار التوسع إلى دراسة الجدوى لاتخاذ القرار الاستثماري السليم في كل حالة.

ج. دراسات الجدوى الاقتصادية للإحلال و التجديد:

تتم هذه الدراسة عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال أو باستبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي للآلة القديمة، ووهنا نحتاج إلى أداة للاختيار بين الأنواع المختلفة للآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل، وتتمثل هذه الأداة في دراسة الجدوى الاقتصادية.

د- دراسة الجدوى للتطوير التكنولوجي:

وتبرز أهمية هذا المجال نظرا للدخول في مرحلة الثورة التكنولوجية المعلوماتية، ومع التغيرات المصاحبة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وتزايد التنافسية، سيدفع ذلك الشركات والمنظمات إلى المزيد من البحث والتطوير والاتجاه إلى التطوير التكنولوجي⁸.

ثالثا: متطلبات دراسة الجدوى و الجهات التي تتولى إعدادها:

1- متطلبات دراسة الجدوى:

تتوقف سلامة و دقة النتائج التي تقدمها دراسة الجدوى على نوعية البيانات و المعلومات و مصداقيتها، وتعد مطلباً أساسياً لضمان اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة، أي اتخاذ القرار الاستثماري السليم. وحتى يمكن إخضاع المشروع للدراسة والتقييم لا بد من توافر عدد من الشروط والتي تعد بمثابة متطلبات، والتي تتمثل في؛ المعرفة التفصيلية لمتطلبات المشروع تنفيذاً وتشغيلاً، في الأسواق المحلية أو من الأسواق الخارجية، بالعملية الأجنبية والمحلية، بالإضافة إلى تحديد طبيعة و حجم السلع و الخدمات التي سينتجها المشروع ومستويات الطاقة الإنتاجية، لغرض معرفة مدى قدرته على تلبية الطلب المحلي والخارجي معاً. وبذلك وفي ضوء هذه المعلومات يصبح بالإمكان تقدير العوائد المتوقعة للمشروع عبر الفترات الزمنية من عمره المتوقع، كما تعد المعرفة الدقيقة والتفصيلية لمراحل تنفيذ المشروع وعمره الإنتاجي وتثبيت ذلك بوحدات زمنية متعارف عليها كالسنة من المتطلبات الأساسية لدراسة الجدوى مع ضرورة قابلية مستلزمات المشروع (تكاليفه) ومخرجاته للقياس والتقييم، والتعبير عنها بوحدات نقدية.⁹

2- الجهات التي تتولى إعدادها:

تمثل مراكز أو بيوت الخبرة المتخصصة الجهات التي تتولى إعداد دراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية، نظراً لإمكانية الاستعانة بهذه الأجهزة عند الحاجة ومن ثم المرونة عند التعامل دون التزام المنشأة بإنشاء وحدة ثابتة تتحمل في ضوئها أعباء ثابتة سواء كان هناك دراسات أم لا، كما أنه يتوافر لدى هذه الأجهزة إمكانيات وموارد وخبرات متنوعة ومتخصصة قد يصعب توفيرها داخل المؤسسة.

وعلى الرغم من هذه المزايا التي توفرها هذه الجهات إلا أنها تكتنفها بعض العيوب، كارتفاع تكاليف إعدادها لهذه الدراسة، بالإضافة إلى طول الفترة الزمنية المستغرقة في الدراسة نظراً لعدم المعرفة التفصيلية بالدراسة.

رابعاً: المراحل التحليلية لدراسة الجدوى :

1- الدراسة القانونية و البيئية:

تهدف الدراسة القانونية للمشروع الاستثماري إلى بحث قوانين الاستثمار المتمثلة في التشريع المالي والضريبي وتشريعات العمل والأجور والمرتبات والتأمينات الاجتماعية وغيرها من القوانين التي تؤثر على أداء المشروع الاستثماري.¹⁰

كما يتم إضافة إلى ذلك تحديد الشكل القانوني وتحديد القوانين والتشريعات التي يخضع لها المشروع الاستثماري، صياغة العقود القانونية واستيفاء المستندات والموافقات من الجهات الرسمية.¹¹

أما الدراسة البيئية للمشروع يتم من خلالها قياس وتحديد أثر المشروع الاستثماري على البيئة، وهذا الجانب يركز على الآثار الضارة للمشروع على البيئة الفنية والطبيعية والمادية وكذلك صحة السكان والعمالة ومدى ما سيضيفه من منافع أو آثار إيجابية، ومن جهة أخرى تحليل أثر البيئة على المشروع والتعرف على كل الأطراف والعوامل التي سيتعامل معها المستثمر في مشروعه. وتكتسي الدراسة البيئية أهمية كبيرة في الوقت الحالي، نظرا للقوانين المحددة للاستثمار أخذًا بعين الاعتبار حماية البيئة، ومن أهمية هذه الدراسة نجد:

- ضمان قبول المشروع من طرف السلطات المختصة، وذلك عند توفير الشروط التي تحمي البيئة من نواتج المشروع، و اختيار المواقع التي تمكن من معالجة الأضرار التي قد يحدثها المشروع على البيئة.
- استبعاد حدوث منازعات بين أصحاب المشاريع و المتضررين منها، و الذين قد يطالبون بتعويضات كبيرة.¹²
- الحصول على التمويل المطلوب من بعض الجهات الدولية الممولة للمشاريع الإنمائية كالبنك الدولي، التي تشترط لمنح التمويل أن يكون المشروع المقترح قد تم اختياره بناء على دراسة جدوى بيئية/اقتصادية معتمدة من وحدة تنفيذ المشروع بجهاز شؤون البيئة.¹³

2- الدراسة التسويقية و الفنية:

يقصد بالدراسة التسويقية: " مجموعة من الدراسات والبحوث التسويقية تتعلق بالسوق الحالي و المتوقع للمشروعات المقترحة محل الدراسة، ينجم عنها توافر قدر من البيانات والمعلومات التسويقية، تسمح بالتنبؤ بحجم وقيمة المبيعات من منتجات محددة ومشروعات معينة خلال فترة مقبلة أو مستقبلية.¹⁴

حيث تجيب الدراسة التسويقية عن الأسئلة التالية، أو تحدد ما يلي:¹⁵

ماذا و لماذا نتج ؟ كم نتج ؟ لمن نبيع ؟ بكم نبيع ؟ كيف نبيع ؟

ويتطلب الأمر لإجراء الدراسة التسويقية إعداد إطار تفصيلي للأهداف المطلوب الوصول إليها لإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة، وتشمل كل من: توصيف المنتج سواء سلعة أو خدمة، توصيف المستهلكين واحتياجاتهم

ومستواهم الاقتصادي، توصيف السوق وحجمه الحالي والمستقبلي و المنافسين وأسعار السلع المماثلة والقوانين المحددة لتداول السلعة أو تسعيرها، تحديد مدى تجاوب السوق لفكرة المنتج أو الخدمة الجديدة التي يسعى المشروع لتقديمها، تحديد نصيب السلعة أو الخدمة من الفجوة التسويقية (الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلعة أو الخدمة)، وبالتالي تحديد الطاقة الإنتاجية والرقم المتوقع للمبيعات بالإضافة إلى إعداد الهيكل التسويقي بما يشمل من تكلفة التسويق.¹⁶

ومن الملاحظ انه في بعض الدول النامية لا تأخذ دراسة السوق للمشروعات الجديدة الأهمية التي تنالها الدراسات الفنية والمالية، ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها:

- الاعتقاد السائد بين المخططين في هذه الدول في أن المشاكل الرئيسية التي تواجه إقامة مشاريعهم الاستثمارية تتمثل أساسا في المشاكل الإنتاجية و التمويلية و ليست مشاكل تسويقية.
 - عدم توافر البيانات و المعلومات اللازمة لإجراء مثل هذه الدراسات.
 - عدم توافر الخبرات التسويقية اللازمة لإجراء مثل هذه الدراسات.
 - ضعف الوعي التسويقي عموما و أهميته بالنسبة للمشروعات الجديدة خصوصا.¹⁷
- وتظهر أهمية هذه المرحلة من دراسات الجدوى فيما يترتب على نتائجها من اتخاذ قرار بالبدء في المرحلة التالية من الدراسات أو التوقف عند هذا الحد.

فإذا كانت نتائج دراسة السوق مشجعة فسوف يتخذ القرار بالبدء في إجراء دراسات الجدوى الفنية و الهندسية للمشروع، و التي تستمد بياناتها و معلوماتها من الدراسة التسويقية، و يتكون الإطار التحليلي للدراسة الفنية من العناصر التالية: تقدير حجم المشروع أو الطاقة الإنتاجية للمشروع، اختيار موقع المشروع ، تحديد نوع أو أسلوب الإنتاج و العمليات الإنتاجية، اختيار نوع الآلات و المعدات (التكنولوجيا الملائمة للمشروع)، التخطيط الداخلي للمشروع، تقدير العمر الإنتاجي للمشروع و تقدير احتياجات المشروع من الأيدي العاملة و مستلزمات الإنتاج...الخ¹⁸. و يتم في هذه الدراسة تجهيز المعلومات اللازمة لتحديد التكاليف الاستثمارية و تكاليف التشغيل.

3- الدراسة المالية:

تتم الدراسة المالية بغية تحديد مستوى ربحية المشروع وبيان مدى اتفاقها مع الأهداف المنشودة لأصحاب المشروع، ويتم ذلك في ضوء البيانات والمعلومات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التسويقية والفنية، حيث

يتم تحليلها وتبويبها في قوائم مالية تقديرية. وتهدف الدراسة المالية للمشروع إلى تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتحديد الهيكل التمويلي الأمثل و عمر المشروع... الخ¹⁹، ويقصد بالهيكل المالي تشكيلة المصادر التي حصل منها المشروع على الأموال بهدف تمويل استثماراته²⁰، كما يعتبر التنبؤ بالتدفقات النقدية (الداخلية والخارجة) من أهم أنشطة دراسة الجدوى، ويمكن التوصل إلى مبالغ التدفقات النقدية السنوية على النحو التالي:

- تحديد المبيعات السنوية (بافتراض أنها حصلت كلها نقدياً) ؛
- تحديد التكاليف السنوية الكلية (بافتراض أنها دفعت في مواعيدها نقداً)؛
- طرح التكاليف من الإيرادات للحصول على صافي الربح ؛
- إضافة قيمة الإهلاك إلى صافي الربح للحصول على التدفق النقدي السنوي.²¹

ويمكن مجمل هذه الدراسات من توفير البيانات اللازمة لتقييم المشروع الاستثماري على أساس علمي وسليم، وبالتالي ترشيد عملية اتخاذ القرار، وذلك اعتماداً على معايير التقييم و اتخاذ القرار مثل: معيار صافي القيمة الحالية، فترة الاسترداد رأس المال المستثمر، دليل الربحية، معدل العائد الداخلي، تحليل التعادل وتحليلات الحساسية وغيرها من المعايير.

خامساً: محددات دراسة الجدوى في ترشيد القرار الاستثماري و التمويل :

إن دراسة جدوى المشروعات ليس طريق مفروش بالورود وإنما عمل يكتنفه العديد من الصعوبات والمشاكل التي يواجهها القائمون على الدراسة وتحدده العديد من المحددات التي تحول دون ترشيد القرار الاستثماري والتمويلي، والتي تتمثل في الآتي:

1- صعوبة التقدير :

تعتمد دراسات الجدوى أساساً على التقديرات، وبما أن تلك الدراسات هي عبارة عن تفكير مترابط مسبق بالمشروع، يتوجب علينا تقدير كلفة المشروع وحجم المبيعات المتوقع والأرباح التي ستنج عن المشروع، فإذا اختلفت الأرقام الفعلية عن تلك المقدرة بدراسة الجدوى فإن ذلك يؤدي إلى تغيير دراسة جدوى المشروع، وقد ينقلب من مشروع مجد إلى مشروع خاسر، وتزداد تلك الصعوبة إذا كانت البلاد تمر بحالة تضخم أو عدم استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

2- التكاليف:

بالإضافة إلى عنصر الوقت، تتطلب دراسة الجدوى المتكاملة الكثير من الأموال التي تدفع لبيوت الخبرة التي تقوم بإعداد الدراسة، خاصة إذا تم الاعتماد على بيوت الخبرة الأجنبية.

3- التنسيق بين أجزاء الدراسة:

نظرا لكثرة التفاصيل الداخلة في دراسة الجدوى، يتم اللجوء أحيانا إلى تقسيم الدراسة وتوزيعها على عدد من الخبراء والبيوت الاستشارية مما يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر وضعف التنسيق بين أجزاء الدراسة.

4- الوقت الزمني اللازم لانجاز الدراسة:

بما أن دراسة الجدوى تحتوي على عدة أجزاء منها الدراسة الفنية والمسح السوقي لتقدير الطلب والدراسة المالية و الاقتصادية وتقييم المشروع النهائي، فإن كل ذلك يتطلب وقتا طويلا قد تتغير فيه الأمور وخاصة أسعار الآلات وبقية المدخلات المطلوبة للمشروع مما يسفر عن ابتعاد الدراسة عن الواقع العملي.²²

5- غياب أو نقص أو قصور في البيانات والمعلومات عن المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى.

6- مشكلة اختيار المعيار أو المعايير الملائمة للتقييم:

إذ ليس هناك معايير محددة يمكن تطبيقها في كل مكان و زمان، كما انه لا يمكن تطبيق المعايير التي تستخدم في الدول المتقدمة على الدول النامية بسبب تباين الهيكل الاقتصادي في كل منها، فضلا عن اختلاف الأهداف، فتعدد معايير التقييم جعلت القائمين على العملية يعانون من تحديد و تقييم النتائج و الآثار المترتبة على تنفيذ المشروعات المقترحة و تحديد الأولويات.²³

7- مخاطر عدم التأكد :

في ظل العولمة والتحول لآليات السوق تزداد مشاكل التعامل مع التغيرات الداخلية في الاقتصاد العالمي، مما يزيد من مخاطر عدم التأكد في تقدير عدد من المتغيرات الداخلة في دراسات الجدوى خلال العمر الافتراضي للمشروع مثل الأسعار والطلب وأسلوب الإنتاج وغيرها، وهو ما يتطلب المزيد من التعمق في البحث عن الأدوات والأساليب التي تتغلب على تلك المشكلات، وهنا تكتسب تحليلات الحساسية دورا كبيرا في هذا المجال.²⁴

8- اثر التضخم:

يقصد بالتضخم التغير في الأسعار، وبشكل أدق، الارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويعتبر التضخم من أهم العوامل الحاسمة التي تحدد صحة ودقة نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية.²⁵

الجزء التطبيقي:

بغرض تحقيق أهداف الدراسة و الإجابة عن الإشكال المطروح، يتم عرض و تحليل نموذج دراسة جدوى لأحد المشاريع الصناعية التي قامت الوكالة بدراستها و تقييمها لأغراض استثمارية و تمويلية، لكن قبل تسليط الضوء على هذه النقاط نتعرض أولاً إلى التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ansej) عينة الدراسة.

أولاً : التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في 8 سبتمبر 1996، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطها، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولها فروع جهوية و محلية، وتقوم الوكالة بتقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المؤسسات الصغيرة ومتابعتهم، كما تضع تحت تصرف الشباب حاملي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، والتقني والتشريعي التنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم²⁶. وبالتالي فالوكالة تقوم بخلق مناصب شغل للشباب البطال، وفتح آفاق جديدة لتحقيق طموحاتهم و ابتكاراتهم، ومختلف تطلعاتهم مع ضمان استرداد ديونها خلال الآجال المحددة من خلال القوانين والطرق التي تتبعها في سياستها.

ثانياً: واقع إعداد وتطبيق دراسة الجدوى على مستوى الوكالة:

تتم دراسة الجدوى بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تحت ما يسمى بـ: "الدراسة التقنو-اقتصادية" لفكرة المشروع التي يطرحها الشاب المستثمر لغرض الحصول على التمويل اللازم لفكرة مشروعه بعد ثبات جدواها. ويقوم بإعداد الدراسة "التقنو-اقتصادية" للمشروع على مستوى الوكالة، المكلف بالدراسات، ويطلق عليه بـ: "المرافق"، وذلك اعتماداً على برنامج آلي يسمح بحسابها "Excel"، وانطلاقاً مما يصرح أو يدلي به صاحب المشروع عن فكرة مشروعه وخصائصه، والإيرادات المتوقعة من المشروع (دراسة السوق)، كما تسمح البيانات الخاصة بالفاتورة الشكلية للعتاد والفاتورة الشكلية للتأمينات متعددة الأخطار بالاعتماد عليها كقاعدة بيانات للدراسة الفنية للمشروع.

ولغرض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكال المطروح كما سبق ذكره، سنقوم بعرض وتحليل "الدراسة التقنو-اقتصادية" لأحد المشاريع التي قامت الوكالة بتمويله بعد أن قامت بدراسته و تقييمه (دراسة جدواه).

ثالثا: دراسة الحالة "الدراسة التقنو-اقتصادية لمشروع صناعة الأغلفة الورقية ب:عناية"

يعد مشروع إنتاج الأغلفة الورقية من المشاريع المصغرة التي تشجع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الاستثمار فيها، بهدف توفير فرص عمل جيدة للشباب البطال، تحسين الحالة الاقتصادية لصاحب المشروع، إضافة إلى تغطية جزء من الطلب على منتجات هذا المشروع (الأغلفة الورقية بمختلف أنواعها)، و فيما يلي سيتم عرض وتحليل مختلف خطوات هذه الدراسة:

1- الدراسة التسويقية للمشروع:

تستمد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بيانات الدراسة التسويقية من تصريحات المستثمر (صاحب

المشروع)، و التي كانت بغاية من الشمولية كما يلي:

- طلب متزايد على منتجات المشروع (جمهور، مؤسسات،...).
- منافسة يمكن احتمالها.
- سوق المشروع: محلي، جهوي ثم وطني.
- قناة التوزيع: مباشرة، أي مع الزبون النهائي مباشرة و بدون وسيط.
- السياسة السعرية: السعر يحدده السوق (العرض و الطلب)...الخ.

2- الدراسة الفنية للمشروع:

أ. تقدير التكاليف الاستثمارية للمشروع:

قامت الوكالة بتقدير التكاليف الاستثمارية للمشروع اعتمادا على البيانات الخاصة بالفاتورة الشكليه للعتاد و الفاتورة الشكليه للتأمينات متعددة الأخطار، و اللتان تمثلان الملف المالي الذي يرفقه المستثمر مع الملف الإداري في ملف طلب القرض.

وتقدر تكلفة هذا المشروع بناء على تلك البيانات ب: 7121942.26 دج، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 01: التكاليف الاستثمارية للمشروع:

(ب: دج)

البند	التكلفة
مصاريف تمهيدية	141942.26
مساهمة ضمان رأس المال	105913.96
تأمينات	26028.30
أعباء أخرى	10000.00
تجهيزات الإنتاج	6980000.00
تجهيزات محلية	6980000.00
تجهيزات مستوردة	0.00
المجموع	7121942.26

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع.

ب. تقدير الإيراد السنوي للمشروع:

أما الإيراد السنوي للمشروع قامت الوكالة بتقديره اعتمادا على تصريح المستثمر (صاحب المشروع) للإيراد اليومي للمشروع، والمقدر ب: 7000 دج /اليوم، حيث اعتبرت عدد أيام السنة 312 يوم، وبالتالي يتم حساب الإيراد السنوي كما يلي:

$$7000 \times 312 = 2184000.00 \text{ دج/سنويا.}$$

ويقصد ب: "سنويا"؛ عدد سنوات إهلاك القرض، والمحددة ب: 8 سنوات لكافة المشاريع على اختلاف

طبيعتها.

وبافتراض زيادة الإيرادات المتوقعة للمشروع سنويا بـ: 10%، يمكن التعبير عن الإيراد السنوي من خلال

الجدول التالي:

جدول رقم 02: تقدير الإيراد السنوي للمشروع (ب:دج)

السنة	01	02	03	04	05	06	07	08
الإيراد المتوقع	2184000.00	2402400.00	2642640.00	2906904.00	3197594.40	3517353.84	3869089.22	4255998.15

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع .

ج. تقدير تكاليف تشغيل المشروع:

يمكن حصر تكاليف التشغيل السنوية التقديرية للمشروع في الجدول الموالي، مع افتراض:

- زيادة تكاليف البضاعة و المواد المستهلكة طيلة سنوات إهلاك قيمة القرض (8 سنوات) بمعدل 5 % سنويا.
- زيادة مصاريف الخدمات سنويا بمعدل 4%.
- زيادة أجور الأفراد العاملين بالمشروع بمعدل 2 % سنويا، حيث يتمكن المشروع من خلق 3 مناصب شغل.

جدول رقم 03: تقدير تكاليف التشغيل السنوية للمشروع

(ب:دج)

08	07	06	05	04	03	02	01	
140710.04	134009.56	127628.16	121550.63	115762.50	110250.00	105000.00	100000.00	بضائع و مواد مستهلكة
278977.54	268247.63	257930.42	248010.01	238471.17	229299.20	220480.00	212000.00	خدمات
260521.91	255413.64	250405.53	245495.61	240681.97	235962.72	231336.00	226800.00	أجور العاملين
15987.86	20909.72	25985.28	31231.60	36667.67	38775.96	41118.51	53477.06	مصاريف أخرى
696197.35	678580.55	661949.39	646287.85	631583.31	614287.88	657934.51	592277.06	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع.

3- الدراسة المالية للمشروع:

أ. تحديد الهيكل المالي للمشروع:

بما أن تكلفة المشروع محصورة بين: 500000.000 دج > 7121942.26 دج > 10000000.00 دج، وبما أن نوع التمويل لهذا المشروع ثلاثي (مستثمر-الوكالة-البنك)، فحسب منشورات الوكالة (l'ansez)، يتم تقدير الهيكل المالي للمشروع محل الدراسة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: الهيكل المالي للمشروع

البيان	معدل المساهمة (%)	المبلغ (دج)
مساهمة شخصية	2 %	142438.85
مساهمة الوكالة (Ansez)	28 %	1994143.83
القرض البنكي	70 %	4985359.59
المجموع	100 %	7121942.26

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع

ب. تقدير التدفقات النقدية للمشروع:

اعتمادا على بيانات الدراسة التقنو اقتصادية لهذا المشروع، واعتمادا على العلاقة التالية:

التدفق النقدي = صافي الربح المحاسبي + الإهلاك.

يمكن تحديد التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع طيلة سنوات إهلاك القرض كما يلي:

جدول رقم 05: حساب التدفق النقدي السنوي للمشروع

ب (دج)

التدفق النقدي السنوي	الاهتلاك	صافي الربح المحاسبي	
1591722.94	726388.45	865334.49	سنة 01
1733693.32	726388.45	1007304.87	سنة 02
1957579.95	726388.45	1231191.50	سنة 03
1876606.26	726388.45	1150217.81	سنة 04
2106910.72	726388.45	1380522.26	سنة 05
2359515.02	726388.45	1633126.57	سنة 06
2636716.40	726388.45	1910327.95	سنة 07
2941040.19	726388.45	2214651.74	سنة 08

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع.

ج. تقييم المشروع و اتخاذ القرار :

• حسب معيار صافي القيمة الحالية (VAN):

يتم تقييم المشروعات على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، باستخدام معيار صافي القيم

الحالية (VAN) فقط.

ويمكن تعريف صافي القيمة الحالية بالفرق بين التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة و رأس المال المستثمر.

و يمكن حسابه حسب العلاقة التالية:²

$$VAN = -I_0 + \sum_{t=1}^n CFN_t (1 + r)^{-t}$$

حيث :

$(1 + r)^{-t}$: معامل الخصم ;

r : معدل الخصم، وهو معدل المردودية الأدنى المطلوب تحقيقه من الاستثمار، والذي يمثل عادة تكلفة رأس المال؛

n : وهو العمر الافتراضي للمشروع ;

CFN_t : التدفق النقدي للسنة t ؛

I_0 : تكلفة الاستثمار (رأس المال المستثمر، مبلغ الاستثمار المبدئي أو الأصلي).

يمكن حساب معيار صافي القيمة الحالية لهذا المشروع اعتمادا على العلاقة الحسابية السابقة، وعلى

بيانات الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع، حيث أن معدل الخصم الذي يتم اعتماده من قبل الوكالة لخصم

التدفقات النقدية للمشروع في حالة التمويل الثلاثي؛ هو معدل الفائدة الذي يفرضه البنك الممول على قيمة

القرض البنكي الممنوح (7%)، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 06: حساب صافي القيمة الحالية للمشروع ب (دج)

سنة إنشاء المشروع	التدفق النقدي السنوي	معامل الخصم $\frac{1}{(1+r)^n}$	القيمة الحالية للتدفق النقدي السنوي
	(7121942.26)	1	(7121942.26)
01	1591722.94	0.9345	1487465,09
02	1733693.32	0.8734	1514207,75
03	1957579.95	0.8162	1597776,76
04	1876606.26	0.7628	1431475,26
05	2106910.72	0.7129	1502016,65
06	2359515.02	0.6663	1572144,86
07	2636716.40	0.6227	1641883,3
08	2941040.19	0.5820	1711685,39
مجموع القيم الحالية للتدفق النقدي السنوي = 12458655 دج			
صافي القيمة الحالية للمشروع = 12458655 - 7121942.2 = 5336712.79 دج			

المصدر: من إعداد الباحثة.

صافي القيمة الحالية للمشروع موجب ($van > 1$)، و منه المشروع مجدي اقتصاديا، وعلى أساس ذلك يتم اتخاذ القرار بقبول منح المشروع التمويل اللازم سواء من قبل لوكالة أو البنك الممول (في حالة توفر كل شروط منح القرض الأخرى).

• حسب معيار فترة الاسترداد:

يقصد بمدة استرداد الاستثمار (فترة الاسترداد)، عدد السنوات المتوقعة لاسترداد مبلغ الاستثمار الأصلي للمشروع (الإفناق المبدئي)، وعلى فرض أن المشروع يعطي تدفقات نقدية متساوية، بالإمكان حساب مدة الاسترداد باستخدام المعادلة التالية²⁸:

$$DR = \frac{I_0}{\text{_____}}$$

CFN

حيث:

DR: فترة الاسترداد؛

IO: مبلغ الاستثمار الأصلي؛

CFN: صافي التدفق النقدي السنوي.

أما في حالة عدم تساوي صافي التدفقات النقدية السنوية؛ أي ليست ثابتة من سنة إلى أخرى، فإن فترة الاسترداد يتم تحديدها بتجميع صافي التدفقات النقدية سنة بعد سنة حتى نتوصل إلى المجموع الذي يتعادل مع مبلغ أو قيمة الاستثمار المبدئي.²⁹ ويتوقف قبول المشروع الاستثماري أو رفضه من خلال هذا المعيار على نتيجة المقارنة بين فترة الاسترداد للمشروع و فترة القطع (هي فترة الاسترداد القصوى المقبولة)، فإذا كانت فترة الاسترداد أقصر من فترة القطع يعتبر المشروع مقبولا، أما إذا كانت فترة الاسترداد أطول من فترة القطع فيرفض المشروع.³⁰ وتقدر فترة استرداد الكلفة الاستثمارية لهذا المشروع 4 سنوات (بالتقريب)، وتمثل فترة القطع عدد السنوات القصوى اللازمة لاسترداد قيمة القرض البنكي (8 سنوات)، و بالتالي يعتبر مشروع صناعة الأغلفة الورقية مقبولا حسب معيار فترة الاسترداد.

• حسب معيار معدل العائد الداخلي (Taux de Rentabilité Interne):

ويعرف على أنه معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية للمشروع صفرا³¹

$$TRI = r \longrightarrow VAN = 0$$

ويقدر معدل العائد الداخلي لهذا المشروع حسب أسلوب التجربة و الخطأ وباستخدام المعادلة التالية³²:

$$TRI = x1 + [(x2 - x1) \frac{VANx1}{VANx1 - VANx2}]$$

حيث:

x1: هو معدل الخصم الأصغر، و $VANx1$ هي صافي القيم الحالية عند معدل الخصم $x1$ (صافي القيمة الحالية الموجبة).

x2: هو معدل الخصم الأكبر، و $VANx2$ هي صافي القيم الحالية عند معدل الخصم $x2$ (صافي القيمة الحالية السالبة).

ومنه يتم حساب معدل العائد الداخلي لهذا المشروع كما يلي:

$$TRI = 0.22 + [(0.23 - 0.22) \frac{20873.95}{20873.95 - (-201009.79)}]$$

$$TRI = 22.09 \%$$

بما أن معيار معدل العائد الداخلي للمشروع (22.09%) أكبر من معدل الفائدة على القرض البنكي

(7%)، يعتبر المشروع مجدي اقتصاديا حتى لو بلغ سعر الخصم 22.09%.

• حساب مؤشر الربحية:

ويقصد به أحيانا تحليل المنافع والتكاليف "Benefits-Cost Analysis"، أي نسبة المنافع إلى التكاليف "Benefits-Cost* Ratio"، وهذا المعيار ما هو إلا نسبة التدفقات النقدية الداخلة إلى التدفقات النقدية الخارجة و المحسومة بمعامل حسم مكافئ لسعر الفائدة على القروض أو الفائدة المدفوعة فعلا³³. ويحسب اعتمادا على العلاقة التالية³⁴:

$$IP = (VAN/I0) + 1$$

أي:

$$IP = (1/I) \sum_{t=1}^n CFNt (1+r)^{-t}$$

ويقدر مؤشر الربحية لهذا المشروع كما يلي:

$$IP = (5336712.79 / 7121942.26) + 1 \Rightarrow IP = 1.74$$

مؤشر الربحية لهذا المشروع أكبر من الواحد الصحيح، و منه المشروع مجدي اقتصاديا، حيث كل وحدة

نقدية مستثمرة في المشروع تدر عائدا قدره 0.74.

رابعا: النتائج و التوصيات:

النتائج:

تساهم دراسة الجدوى إلى حد كبير في اتخاذ القرارات الاستثمارية و التمويلية للوكالة و ترشيد هذه القرارات، و يظهر ذلك جليا من خلال اعتمادها على نتائج الدراسة - قيمة معيار صافي القيمة الحالية- في اتخاذ قرار التمويل لهذا المشروع كما تساعد نتائج هذه الدراسة ترشيد قرار المستثمر صاحب المشروع بجدوى الاستثمار في هذا المشروع.

إلا انه على ضوء الجوانب النظرية المتعلقة بدراسة الجدوى، والطريقة المتبعة من قبل الوكالة في إعداد دراسة الجدوى وتقييم المشاريع و اتخاذ القرار الاستثماري و التمويل، يمكن تسجيل النقاط الآتية:

أولاً: تعد الدراسة السوقية في ضوء المعلومات المستقاة من طرف المستثمر صاحب المشروع، أما الوكالة تقوم بإعداد الدراسة التقنو- اقتصادية للمشروع فقط، و ذلك اعتمادا على البيانات السوقية التي يصرح بها المستثمر؛ بالإضافة إلى الفواتير الشكلية لكل من العتاد و التأمينات المتعددة المخاطر، و ذلك بتقدير كلف المكائن والمعدات و التجهيزات، وتقدير إيرادات المشروع طوال سنوات اهتلاك القرض البنكي-في حالة التمويل الثلاثي للمشروع- و المقدرة ب 8 سنوات.وقد قامت اللجنة بإجراء تقييم لدراسة الجدوى وقبول المشروع المقترح لأنه يحقق الأهداف المحددة له، ولكن يمكن تسجيل بعض النقاط:

- يحتاج موضوع إعداد دراسات الجدوى إلى العديد من الاختصاصات الفنية والاقتصادية والإدارية والمحاسبية و بمستويات مختلفة، ولم توضح الوكالة مدى توافر هذه الاختصاصات داخل الوكالة عند إعداد الدراسة.

- من خلال تحليل الدراسة المنهجية (النموذجية) المتبعة من قبل الوكالة في إعداد دراسة الجدوى (الدراسة التقنو-اقتصادية)، تبين أن الوكالة تعمل على تقدير إيرادات المشروع بناء على ما يصرح به المستثمر "صاحب فكرة المشروع" على درجة من الشمولية، تحت تعبير "المستثمر أولى بمعرفة مشروعه".

ثانياً: بالنسبة لعملية التقييم يمكن تسجيل النقاط الآتية:

- يتم استخدام معيار صافي القيمة الحالية (van) على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كأساس في تقييم المشاريع الاستثمارية، لترشيد قرار الاستثمار في تلك المشاريع، بالإضافة إلى رفض أو قبول منحها التمويل.

- الاكتفاء بطريقة أو معيار واحد لتقييم المشروعات و اختبار جدواها لاتخاذ القرارات الاستثمارية و التمويلية، ويظهر ذلك واضحاً من خلال الاعتماد على معيار صافي القيمة الحالية، واختيار المشروع الذي يحقق صافي قيمة حالية موجبة.

- تأخذ الوكالة بنظر الاعتبار في تقييم تلك المشاريع بالقيمة الزمنية للنقود، و يظهر ذلك جليا من خلال اعتمادها على احد طرق التقييم الحديثة و المخصوصة، ألا و هو معيار صافي القيمة الحالية (VAN).

- تم الاعتماد بشكل رئيسي عند اتخاذ القرار الاستثماري و التمويل على استرداد مبلغ التمويل الخاص بالقرض البنكي، و برهان ذلك إهمال سنوات عمر المشروع عند تقدير الإيرادات المتوقعة من المشروع طيلة عمره الافتراضي، و ذلك بتقدير إيرادات المشروع حسب سنوات اهتلاك القرض فقط، و إهمال عمر المشروع الافتراضي من أصله، أي إهمال سنوات عمر المشروع الافتراضي في تقدير إيراداته المتوقعة.
- بالإضافة إلى النقاط السابقة، تم إهمال دراسة الأثر البيئي للمشروع و هذا يظهر جليا في عدم توفر دراسة الأثر البيئي للمشروع ضمن الخطوات المنهجية المتبعة من قبل الوكالة في دراسة و تقييم المشروع.

التوصيات:

أولا : قيام الوكالة باستخدام إجراءات محددة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية و التمويلية، وذلك باستحداث قسم مستقل يتولى هذه العملية، من خلال دراسة وتحليل أفكار المشروعات الاستثمارية بأسلوب منهجي مبني على الأسس العلمية السليمة مع الاستفادة من النماذج النظرية الخاصة باتخاذ القرارات الاستثمارية، والاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص من خارج الوكالة، مثل المؤسسات العلمية والأكاديمية.

ثانيا: إعادة تقويم شاملة للنظم المستخدمة في عملية التقييم، نظرا لأهمية هذا النظم في توفر المعلومات الملائمة وبكلفة مناسبة، وبما يساعد في تقييم المقترحات الاستثمارية على أسس علمية وعملية سليمة.

ثالثا: الاستعانة بنظم وأساليب أخرى فضلا عن النظام المحاسبي، و عدم الاعتماد على معيار وحيد فقط، لدعم عملية اتخاذ القرارات مثل الاستفادة من التحليلات الإحصائية لمعالجة المخاطرة وعدم التأكد، والاستعانة بأساليب بحوث العمليات، واستخدام مختلف الأساليب التي تعتمد على خصم التدفقات النقدية وتغير قيمة النقود عند اتخاذ القرارات الاستثمارية و عدم الاكتفاء بمعيار واحد لترشيد عملية اتخاذ القرار.

رابعا: تعتبر الأبعاد الاجتماعية و البيئية من الأبعاد المهمة التي يجب أخذها بنظر الاعتبار عند اتخاذ القرارات، لذا فان على الوكالة مراعاة هذه الأبعاد عند دراسة و تقييم المشروعات، من خلال دعم وتعزيز القيمة المضافة، بالإضافة إلى دراسة اثر المشروع على البيئة و حمايتها من الأضرار الناتجة عنه إن وجدت، لذا يجب إدخال هذه الاعتبارات عند اتخاذ القرار الاستثماري، بحيث تعتمد عملية اتخاذ القرار على تحقيق أكثر من هدف في نفس الوقت.

خامسا: إدخال الأفراد المشاركين في عملية إعداد الدراسة "التقنو- اقتصادية في دورات تدريبية بشكل مستمر، لاطلاعهم على آخر الطرق والأساليب المستحدثة في عملية تقييم المشروعات الاستثمارية خاصة في ظل ظروف

المخاطرة و عدم التأكد، التي لا يتم أخذها بنظر الاعتبار عند تقدير البيانات اللازمة لتقييم المشروعات على مستوى الوكالة.

التهميش والمراجع المعتمدة:

- 1- جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، الأردن، 2011، ص 223 .
- 2- احمد عبد السميع علام، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2008، ص 20.
- 3- السيد احمد السريتي، الوجيز في دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة رؤية للنشر، مصر، 2008، ص 29.
- 4- محمود حسين الوادي، وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر، الأردن، 2010، ص 38.
- 5- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر، ط2، الأردن، 2011، ص 15.
- 6- محمود حسين الوادي وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، مرجع سبق ذكره، ص 40-41 .
- 7- سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص ص 23-24.
- 8- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.
- 9- احمد طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، اليازوري للطباعة، الأردن، 2008، ص ص 31-32.
- 10- احمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة بنها، 2011، ص 74.
- 11- احمد غنيم، قرارات إنشاء المشروعات الجديدة نظريا وتطبيقا، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 24.
- 12- احمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 86.
- 13- جهاز شؤون البيئة، وحدة تنفيذ المشروع لمكافحة التلوث، الموقع www.eea.gov.eg/epap/forms/WB/prcdrs.doc
- 14- سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 36.
- 15- احمد غنيم، قرارات إنشاء المشروعات الجديدة نظريا و تطبيقا، مرجع سبق ذكره، ص 24.
- 16- زاهر عبد الرحيم حافظ، مفاهيم تسويقية حديثة، دار الراية للنشر، عمان، 2009، ص 209.
- 17- محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري العلمية للنشر، الطبعة العربية، الأردن، 2010، ص ص 85-86.

- 18- احمد طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص 63.
- 19- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص 29.
- 20- مرجع سابق، ص 125.
- 21- سعد صادق البحري، إدارة المشروعات (باستخدام الكمبيوتر، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 100.
- 22- محمود حسين الوادي، وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية و المالية، مرجع سبق ذكره، ص. 55-56 .
- 23- احمد طلال الكداوي: تقييم القرارات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34 .
- 24- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر، ط2، الأردن، 2011، ص 30.
- 25- محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، مرجع سبق ذكره، ص 338.
- 26- www.ansej.dz
- 27- Jean-pierre jobard, pierre Grégory, **Gestion**, Dalloz, paris, 1995, p 264
- 28- علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر، الأردن، 2008، ص 192.
- 29- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن، 2009، ص 38.
- 30- كاضم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات (تحليل نظري وتطبيقي)، دار المناهج للنشر، الأردن، 2002، ص 118.
- 31- علي عباس، الإدارة المالية مرجع سبق ذكره، ص 138.
- 32- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي (حسب البرنامج الرسمي الجديد)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 181.
- 33- قاسم ناجي حمدي، أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مرجع سبق ذكره، ص ص 233-234.
- 34- يوسف قريشي، الياس بن ساسي، التسيير المالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 321-322.